مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٧/١/٢٤

على هـامـش الأزمـــــة

الان وقد هدات النفوس وعاد النظام واستتب الامن العام ، من واجبنا ان نقف موقف المتامل لكل ما كان بعيدا عن الانفعال الهستيرى من جميع الاطراف ، وفى رايى اننـــا نستطيع ان نخلص بالنتائج الاتية فى تشخيص الازمة وفى محاولة علاجها .

اولا : ان صميم الازمة اقتصادى ، وهو يتركز فى ضخامة حجم مديونية مصر سواء بسبب القروض الخارجية او الاختلال فى ميزان المدفوعات ، بما يتجاوز قدرة البلاد على السداد الا بمزيد من القروض والمعونات . وهى حالة لا يمكن ان تدوم عليها اقتصاد سليم لا فى الحاضر ولا فى المستقبل ، الا اذا ضاقت الفجوة بين حجم الدين والقدرة على السداد بقوة اقتصادنا القومى الذاتيـــة وليس بحقن الجلوكوز التى تغذى اقتصادنا من الخارج ولا بالمسكنات الوقتية التى تهدىء الالم وقتيا ليعود الى الظهور من جديد .

ثانيا : ان ضخامة حجم مديونية مصر على النحو المتقدم راجعة الى ثلاثة اسباب ، بعضها لا سبيل الى تجنبه وبعضها يمكن التحكم فيه ، وهذه الاسباب الثلاثة فى تقديرى وتقدير الكثيرين هى :

(أ) اعباء الدفاع من المنطقة العربية فى مواجهتها لاسرائيل وهـــذه لا يمكن التخفف منها لسنوات حتى يحسم الامر بيننا وبين اسرائيل ، والا تعرض الوجود المصرى والوجود العربى بعامة لمهالك لا يعلم مداها الا الله . وتحمل مصر — بمواردها المحدودة — لاثقل اعباء الدفاع من المنطقة العربية اكثر من ربع قرن ، هو الذى احبط الكثير من خطط التنمية الاقتصادية فيها وعاق انتاجية البلاد عن الانطلاق بمعـدلات تتنـاسب مع زيادة السكان .

وهناك ما يشبه الاجماع على ان الحل الحقيقى لهذه المشكلة هو ان تتقاسم المنطقة العربية اعباء الدفاع عن المنطقة ، ما مضى منها وما هو حاضر وما هـو مستقبل ، كل دولة بنسبة دخلها القومى . وبذلك تستطيع مصر ان تدبر المال اللازم سنويا لخطط التنمية فيها ولزيادة انتاجها القومى . لا مناص من ان يحدث هذا ، والا تعرضت مصر والمنطقة العربية كلها لكوارث افظع مما شاهدنا وانكى .

(ب) عدم الربط بين سياسة الانفتاح الاقتصادى وزيادة انتاجيـــة البلاد . فسياسة الانفتاح الاقتصادى فى ذاتهـا لا غبار عليها بل لعلها كانت ضرورة فى هذا المنعطف التاريخى بعد عشرين عاما من الانغـــلاق فى ظل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر . ولكن القوانين المنظمة للانفتاح الاقتصـــادى كانت حتى الان مرتجلة ومبهمة الاهداف ، فكان مثلها مثل رجل استرد حريته بعد طول فقدانها فلم يستفد منها فى اعادة بناء حياته بل استفاد منها فى تعويض ما فاته من متع الحياة ، فعربد فى الاستهلاك باكثر مما يبيح له دخله الناتج من عمله وانتاجه . وهكذا تدفقت على البلاد من الخـارج وفيها من الداخل استثمارات طفيلية قوامها سرعة العـائد والاثراء السريع وهى الاستثمارات التجارية واستثمارات الوسطاء فى استيراد السلع الاستهلاكية ، اللازم منهـا وغير اللازم ، ودابت على النهب حتى الاستهلاك فى مختلف طبقات

الشعب المصرى . وقد كان من الممكن احتواء عواقبها الوخيمة لو ان انتاجية الشعب المصرى ازدادت بما يتناسب مع استهلاكيته .

وفى تقديرى انه كان ينبغى منذ البداية ربط سياسة الانفتاح اولا بتنمية الانتاج القومى فى الصناعة والزراعة وقصر التشجيع على الاستثمارات التى تزيد انتاجية البلاد وتزيد من خبرتها الفنية ، وبعد ان ترتفع صادرات البلاد وتقف الصناعة والزراعة المصرية على اساس مكين ، يفتح البساب امام الاستثمار الاستهلاكى .

وانا لا اتكلم هنا عن الكماليات فحسب وانما اتكلم عن الضروريات كذلك . كان الاجدر ان نزيد اولا طاقتنا الانتاجية من الاسمنت والمنسوجات والثلاجات وافران الغاز والاسمدة والكيماويات والمبيدات والسيارات واللوريات والجرارات الخ .. الخ .. بدلا من ان نستورد الاسمنت والمنسوجات والثلاجات الخ .. الخ .. كان ينبغى ان نفتح الباب اولا امام الالات وادوات الانتاج وخاماته وما يصاحبها من خبرة متقدمة قبل ان نفتحه امام السلع الجاهزة ، ضرورية كانت او كمالية . هناك فرق بين ان نستورد البيوت الجاهزة وان نقيم المصانع لانتاج البيوت الجاهزة .

(ج) موجة الغلاء الفاحش التى اجتاحت البلاد فى السنوات الاخيرة ، لاننا رغم كل هذا الانفتاح للاستهلاك ، لا نزال نعيش فى مجتمع الندرة لا فى مجتمع الوفرة . فالقانون الذى يحكم الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى كل الدول التى تعمل بسياسة الباب المفتوح [الحد الادنى من تدخل الدولة] ، هو قانون العرض والطلب ، واهم ما تفعله الديمقراطيات الليبرالية هو مطاردة الاختناقات المتعلقة بالاكتناز واخفاء السلع من جهة ، ومطاردة الترستات والكارتيلات والاحتكارات فى اية صورة من الصور . هنا نجد اكثر البلاد اخذا بمبدأ حرية التجارة والصناعة الخ .. تتدخل مباشرة لحماية المستهلكين بالقوانين الرادعة النافذة القائمة على الحضور الحقيقى للدولة .

واختلال ميزان العرض والطلب فى مصر بعضه طبيعى وبعضه مفتعل . فحتى على مستوى السلع الاستهلاكية المستوردة نجد ان انخفاض القوة الشرائية للشعب المصرى مع اقباله على الاستهلاك قد اوجد هذا الوضع الملتهب حيث السوق تعج بالواردات الاستهلاكية ولكنها فوق مستوى الدخول المصرية . وتمويل الواردات الاستهلاكية بعملات اجنبية خارجية لا يملكها المصريون زاد عدد الحلقات فى سلسلة الوسطاء فرفع من أسعار السلع رفعا مفتعلا جعلها فوق متناول المستهلك العادى ، وجعل التحكم فى اسعار السلع المعروضة يسيرا امام المولين والوسطاء حتى فقدت كل عملية بيع او شراء شبها بعقد اذعان بين الوسيط (المول فى نهاية الامر) والمستهلك والحكومات المتعاقبة فى السنوات الاخيرة ، اخذا منها بمبدأ « الحد الادنى من تدخل الدولة » قد تنازلت باختيارها عن حقها فى الحسم بين الوسيط والمستهلك ، وتركت الميدان فسيحا امام عرض محكوم وطلب غير محكوم . وقد اكتفت الدولة باعانة بعض السلع الاساسية ، كالخبز والبوتاجاز والاقمشة الشعبية وبعض مواد التموين الجوهرية ، لعلمها ان اعمال قانون

العرض والطلب فى هذه الضروريات كفيل بان يثير الفتنة بين المواطنين .

ثالثا : لما كان تخفيض مخصصات الدفاع امرا مستحيلا فى الظروف الراهنة ، ولما كان حجم الدعم العربى ضئيلا لا يصلح ارتباكا ولا يغطى التزاما باى معنى حقيقى .. بل ولما كان الاستثمار العربى فى جوهره استثمارا استهلاكيا يزيد من حدة الازمة لا استثمارا انتاجيا يزيد من قدرة البلاد على التصدير من جهة وعلى التخفف من الاستيراد من جهة اخرى ، كان امام الحكومة سبيلان لمواجهة هذا التعاظم الخطير فى مديونيتنا الخارجية : اما ان تحد من الاستهلاك برفع الاسعار ، وهو الطريق السهل المختصر ، او لعله الطريق الوحيد المفتوح امامها ، واما ان تزيد من الانتاج وهو الطريق الطويل الشاق . وقد اختارت الطريق الاول فى وقت يشكو فيه اكثر الناس من فحش الغلاء ومن تحكم الوسطاء ، فكان هذا الاحتجاج العارم الذى استغله « الزعر والحرافيش والجعيدية » ، بلغة الجبرتى فى اوصافه لكل ثورات القاهرة التى عاصرها ، فى النهب والسلب والتخريب .

وفى تقديرى ان توفير مائة مليون جنيه بالحد من الاستهلاك الشعبى المصرى ؟ لن يحل ازمة الاقتصاد المصرى ، وانما تحل ازمة الاقتصاد المصرى بالطريق الطويل الشاق ؟ وهو طريق مضاعفة الانتاج القومى . وهذا لن يتم الا باعادة النظر فى تشريعات الانفتاح الاقتصادى بحيث يقصر فتح الباب أمام الاستثمارات الانتاجية وحدها ، وأمام الاستثمارات الاستهلاكية التى تمول استيراد السلع الاساسية فى حياة الشعب المصرى .

الدكتور

لويس عوض